



PROVISIONAL
A/33/PV.75
11 December 1978
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد لبيفانو
شيم : السيد فال
(كولومبيا)
(السنغال)

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة
لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث) / ١١٣ (أ) / (تابع)

قضية ناميبيا / ٢٧ (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
(ج) تقرير اللجنة الرابعة
(د) مشروعات قرارات .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room
A-3550, 366 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥ / ١١مواصلة نظر البند ١١٣ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة
لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث) (A/33/346/Add.2)

السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) ومقرر اللجنة الخامسة ، عرض تقرير هذه
اللجنة (A/33/346/Add.2) وقد تحدث كما يلي :

السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) مقرر اللجنة الخامسة : يشرفني ان اتقدم
لمقامكم الموقر بتقرير اللجنة الخامسة ، الجزء الثالث (A/33/346/Add.2) بشأن البند ١١٣ (أ) من
جدول الأعمال المعنون " تمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط ، قوة الطوارئ
التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " .
لقد تمت الموافقة في اللجنة الخامسة على مشروع القرارين أ ، ب بالتصويت . ان الفقرة
الاولى من الفرع الأول ، والفرع الثاني من القسم (أ لف) قد تمت الموافقة على كل منهما بتصويت
منفصل .

وأود ان اشير هنا الى ان رومانيا التي صوتت مؤيدة لم يظهر اسمها بطريق المصادفة فسي
لوحة التصويت .

ان توصيات اللجنة الخامسة الى الجمعية العامة باعتماد ألف وباء من مشروع القرارين نأمل
ان تعتمد هما الجمعية العامة على هذا النحو .

وفقا لحكم المادة ٦٦ من النظام الداخلي فقد تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن ادعو المندوبين الذين يرغبون في تعلييل
تصويتهم قبل التصويت لأخذ الكلمة .

السيد سرغا (البانيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد البانيا يود ان يشرح وجهة
نظره بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/346/Add.2 من تقرير اللجنة الخامسة بشأن مسألة

تمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

ان منظمة الامم المتحدة تناقش منذ سنوات عديدة تمويل هذه القوات ، وان وفد البانيا قد اوضح دائما انه ضد انشاء مثل هذه القوات ، وضد تمركزها في منطقة الشرق الأوسط ، وضد تمويل هذه القوات من قبل الامم المتحدة .

ان البانيا لم تشارك ابدا في تمويل هذه القوات أو في تمويل أية قوة أخرى شكلتها الأمم المتحدة . وبالرغم من ان الوثيقة المقدمة الى الجمعية العامة لا تتناول الا الجوانب المالية لهذ ه القوات ، فاننا لا نعتقد اننا نتناول مسألة روتينية ذات طبيعة فنية . ان موقفنا بشأن تمويل هذه القوات لا يقوم على أساس اعتبارات مالية ، ولكنه على العكس من ذلك ينبع من مبدأ يقوم على المنطق . ان الجوانب السياسية لمسألة تشكيل قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، هي أساس وجهة نظرنا المعروفة تماما في هذا الموضوع .

ان احداث الماضي قد اوضحت ان قوات الامم المتحدة في الشرق الأوسط شأنها شأن القوات التي ارسلت باسم الامم المتحدة في مناطق كثيرة من العالم ، لم تخدم أبدا اقامة السلام ، ولم تمنع قيام العدوان ولم تحم الضحايا .

ان هذه القوات قد انشئت وارسلت الى مناطق عديدة بسبب مناورات القوى الامبريالية والقوى العظمى .

ان قوات اميرالية مختلفة سبق أن استخدمت قوات الامم المتحدة لاخفاء عدوانها والتدخل في المناطق التي تمركزت فيها هذه القوات. وان استخدام علم الأمم المتحدة لأغراض العدوان، ولعمليات عدوانية يعد انتهاكا لمبادئ منظماتنا.

وفيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة التي يدعى أنها أرسلت لحفظ السلام في الشرق الاوسط، فلا بد أن اشير، انه في حقيقة الأمر، فان هذه القوات لا تخدم قضية السلام أو الاستقرار في المنطقة ان هذه القوات موجودة في المنطقة بسبب مؤامرات الدولتين الاميراليتين العظميين، ان هذه القوات تستخدمها الدولتان العظميان الاميراليتان لتحقيق أهدافهما في السيطرة والتوسع في الشرق الأوسط، ان هذه القوات على غرار القوات التي ارسلت الى لبنان هذا العام لم تمنع المعتدى الاسرائيلي الصهيوني من أن يستمر في عدوانه ضد الشعوب والدول العربية. بل على العكس من ذلك، فان المعتدى الاسرائيلي قد أتاحت له الفرصة لتدعيم نتائج عدوانه.

ان وجود مثل هذه القوات لن يحسن أبدا الطابع المتفجر للموقف في الشرق الاوسط، ولا يساعد مطلقا على التخفيف من حدة التوتر، أو حل المشكلات التي تواجهها هذه المنطقة.

ان هذه القوات في رأى وفد بلادي، لا تخدم إلا أعداء الشعوب العربية، لانها تسمح بتكثيف أنشطتها وتدخلها في الشرق الأوسط.

لكل هذه الأسباب، فان وفد البانيا قد صوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/33/L.21 المقدم الى اللجنة الخامسة، واننا نؤكد وجهة نظرنا اليوم عندما نصوت ضد المشروعين ألف، باء الواردين في الوثيقة (A/33/346/Add.2) التي توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باقرارها.

السيد نصوين نخوك هوان (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : لأسباب عديدة

سبق لوعد بلادي أن عرضها مرارا خلال هذه الدورة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل من اللجنة الخامسة، وفي الجلسة العامة، فان حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ترفض أن تتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بتمويل قوات الأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلام في الشرق الأوسط. ولا تشارك اطلاقا في تمويل هذه القوات.

ولهذا السبب ، فان وفد بلادي لن يشترك في التصويت حول مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الوثيقة A/33/346/Add.2 والمتعلق بتمويل قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

السيد علي مشني حسن (اليمن الديمقراطية) : لقد أوضح وفد بلادي موقفه من هذا الموضوع في مناسبة سابقة ، واننا نود أن نؤكد من جديد على ذلك الموقف المتمثل في توقف بلادي عن المشاركة في تمويل قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط . قوة الطوارئ ، وقوة مراقبة فض الاشتباك كما جاء في الوثيقة A/33/346/Add.2 بسبب تحولها الى قوة دائمة نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، ونكران اسرائيل المستمر للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تكوين دولته المستقلة .

لقد حان الوقت لأن تتخذ الأمم المتحدة كل ما من شأنه رده المعتدى الاسرائيلي ، وارغامه على الالتزام بالشرعية الدولية ، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن . واننا لتلك الأسباب سنمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات المتعلقة بهذا الموضوع .

السيد سفره تشهك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : (الكلمة

بالروسية) : ان وفد الاتحاد السوفياتي يود أن يؤكد موقفه من حيث المبدأ بشأن تمويل المهام الاضافية لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، والتي تنبثق عن الاتفاق المصري - الاسرائيلي المبرم في ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ . ان الاتحاد السوفياتي لم يكن له أي صلة بهذا الاتفاق الذي ابرم على حدة وانفصال ، ومتجاوزا بذلك مؤتمر السلام بجنيف ، ومجلس الأمن .

لهذا فان الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يتحمل أية مسؤولية فيما يتعلق بعواقب هذا الاتفاق ، وكذلك فيما يتعلق بالتمويل الاضافي أو تمويل قوات الأمم المتحدة . ان الاتحاد السوفياتي لا ينوي لهذا السبب الاشتراك في تمويل هذا الجزء من النفقات المنبثقة عن الاتفاق الثاني المصري - الاسرائيلي .

ان الاتحاد السوفياتي لذلك سيواصل في المستقبل الامتناع عن دفع الجزء من تبرعاته واشراكاته المخصصة لتمويل قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، لأن هذا الجزء سوف يخص

(السيد سفر وتشوك ، اتحاد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

لتغطية المصاريف الاضافية المتعلقة بالأمر السابقة الذكر . ان الاتحاد السوفياتي يعتقد أن انتشار قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط يتسم بطابع مؤقت ولا يمكن أن يؤثر على التسوية الشاملة فسي المنطقة .

ان الاتحاد السوفياتي يود أن يتقدم بملاحظات من حيث المبدأ بشأن نتائج أعمال قوات طوارئ الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . ان الطرق المستخدمة لجمع البيانات الخاصة في تقدير ومسك الحسابات ونفقات قوات الامم المتحدة في الشرق الاوسط لم تكن مرضية . وكذلك البيانات الخاصة بفتح اعتمادات جديدة بشأن هذا الموضوع ، وان الأمانة لا تقدم أي ملحوظات أو تفسيرات عن النفقات الخاصة بالمستقبل عندما تطالب بفتح الاعتمادات .

كما أن الوثائق التي تطالب بتخصيص الاعتماد قد جاءت متأخرة للغاية . ان تصريحات الأمانة الخاصة بمصاريف السفر واعتمادات الموظفين واستئجار الطائرات وشراء معدات النقل واصلاحها وتشغيل السيارات ، كل ذلك لم يقدم له أي تبرير . ولهذا فان لدينا كل ما يدعونا الى التفكير ، أن عدم وجود اشراف ميدعي وأساسي من قبل الأمانة على تمويل وتنظيم عمليات القوات المسلحة ، فان الموارد المتوفرة لدى هذه القوات تستخدم بصورة غير فعالة . ولا نرى كذلك ضرورة كافية او تبرير للمطالبة بالحصول على مبالغ اضافية تحت ابواب اخرى من الميزانية . ان تقديرات الميزانية المقترحة لقوات الطوارئ وقوات فض الاشتباك تستند الى بيانات العام الماضي ، والتي قد ازدادت الى ٦٨٠ دولار شهريا لكل جندي بالاضافة الى ٢٨٠ دولار للاخصائمين . ان وفد الاتحاد السوفياتي قد اعترض على هذه الزيادة لأنها ليست لها ما يبررها .

وبالاختصار فان وفد الاتحاد السوفياتي يود أن يسجل أنه للأسباب التي سبق أن ذكرها ولأن الأمين العام للأمم المتحدة رغم ما ذكره في الفقرة ١١ من الوثيقة (A/33/373) لم ينفذ تعليمات مجلس الأمن والجمعية العامة ولم يتخذ التدابير اللازمة لتعمل قوات الامم المتحدة حسب الكفاءة والفعالية المثلى وتحقق الادخارات والوفورات اللازمة فان الاتحاد السوفياتي لن يؤيد الاعتمادات المخصصة للموارد الاضافية والمخصصة لقوات الطوارئ للامم المتحدة .

السيد التكريتي (العراق) : ان وفد بلادي يود أن يبين اعتراضه على جميع مشاريع القرارات المتعلقة بقوات الطوارئ التابعة للامم المتحدة في الشرق الاوسط ، وخاصة ماورد بمشروع القرار موضوع الذكر ، للأسباب التي سبق أن ذكرها ممثلو وفد بلادي عدة مرات وفي مناسبات مختلفة .

واود أن يؤكد هذه المبادئ : أولاً ، كونها تتضمن اعترافاً ضمنياً بالعدوان على اراضي الغير . ثانياً ، انها ساوت بين المعتدي والمعتدى عليه وما في ذلك من تشجيع للكيان المنصري الصهيوني في ممارسة عدوانه على اراضي الغير . ثالثاً ، ان وفد بلادي يؤكد الموقف السابق والثابت بأنه يجب على المعتدي أن يتحمل نتائج عدوانه . لهذا فان وفد بلادي يعارض مشروع هذا القرار .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : الجمعية سوف تتخذ قراراً الآن بالنسبة لمشروع القرار الذي اوصت به اللجنة الخامسة في فقره . ١ من القسم الثالث من تقريرها (A/33/346/Add.2) . سوف نصوت أولاً على الجزء ألف . وقد طلب اجراء تصويت منفصل للفقرة ١ من القسم أولاً وآخر للقسم ثانياً . فانا لم يكن هناك اعتراض ، سوف نقرر ذلك .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سأطرح الان للتصويت فقره ١ من القسم أولاً .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر اليهاما ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، كوستاريكا ، قبرص ،

الدنمارك ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،
 غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ،
 غيانا ، هايتي ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ،
 اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ،
 لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ،
 عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،
 قطر ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : أفغانستان ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
 تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، العراق ،
 منغوليا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون : كوبا ، اليمن الديمقراطية .

اعتمدت الفقرة ١ القسم ١ بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٢ عن التصويت*

* ثم بعد ذلك ابلغ الامانة وفدا ملاوي ونيجيريا بأنهما كانا ينويان التصويت لصالح مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اطرح الآن للتصويت الفصل الثاني من مشروع القرار

ألف . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، كوستاريكا ، قبرص ، الدنمارك ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غايون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، هايتي ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، بنما ، بابواغينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا .

المعارضون : البانيا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، العراق ، منغوليا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون : كوسا ، اليمن الديمقراطية ، غينيا .

تمت الموافقة على الفصل الثاني من مشروع القرار ألف باغلبية ٩٣ صوتاً مقابل ١١ وامتناع ٣

عن التصويت*

الرئيس : (الكلمة بالاسيادية) : ننتقل الآن الى التصويت على مشروع القرار ألف

ككل . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، يوروندى ، كندا ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، كوستاريكا ، قبرص ، الدنمارك ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، بنما ، بابواغينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائر ، زامبيا .

المعارضون : البانيا ، العراق ، الجمهورية العربية السورية .

* ثم بعد ذلك أبلغ السكرتارية وفدا ملاوى ونيجيريا بأنهما كانا ينويان التصويت لصالح

مشروع القرار .

المتنصون : أفغانستان ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

اعتمد الجزء ألف في مجموعته بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ٣ وامتناع ١١ عن التصويت * (القرار

١٣/٣٣ جيمس) .

* ثم بعد ذلك أبلغ الأمانة وفدا ملاوى ونيجيريا بأنهما كانا ينويان التصويت لصالح مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سنجرى التصويت الآن على مشروع القرار باء الوارد

في الفقرة ١٠ من الوثيقة (A/33/346/Add.2) .

ولقد طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، هايتي ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : البانيا ، العراق ، الجمهورية العربية السورية .

المتنعون : أفغانستان ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ،

تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

هنغاريا ، منغوليا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

اعتمد مشروع القرار بـ بأغلبية ٤٩ صوتا مقابل ٣ ، واستنـاع ١١ عن التصويت * (قرار ١٣/٣٣ دال) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند الأول من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(A/33/23/Add.2)

(ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/33/24)

(ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/33/440)

(د) مشروعات القرارات A/33/L.13 و A/33/L.14 و A/33/L.15 .

السيدة تسدال (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) لم يسبق من قبل أن كان الموقف في ناميبيا أكثر حرجا منه اليوم . ان قرار حكومة جنوب افريقيا بالمضي منفردة في اجراء الانتخابات الداخلية في ناميبيا ، مخالفة بذلك ومتحدية قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، غير مقبول ويجب ادانته . وأعلن نيابة عن حكومة النرويج ، أن النرويج تعتبر ان هذه الانتخابات المزعومة ونتائجها لاغية وباطلة .

وانه لمن دواعي القلق البالغ للحكومة النرويجية أن تلك الانتخابات الداخلية في ناميبيا قد اصطبحت باجراءات قمع متزايدة ضد أولئك الذين عارضوا تعنت جنوب افريقيا واساءة استعمال السلطة

* ثم بعد ذلك أبلغ الامانة وفدا ملاوي ونيجيريا أنهما كانا ينويان التصويت لصالح

مشروع القرار .

في ناميبيا . ان حكومة النرويج تدين الاعتقالات الاخيرة لقادة سوابو من الموظفين وكذا مؤيديها ، وتطالب باطلاق سراحهم على الفور . فضلا عن ذلك ، فاننا لا يمكن ان نقبل ما حدث أخيرا من طرد قادة الكنيسة من ناميبيا لأنهم قد مارسوا حقهم في انتقاد سياسات جنوب افريقيا . ان الحكومة النرويجية تعتبر أن أية تأخيرات أخرى غير مقبولة ، وان الوقت قد حان لكي يطالب المجتمع الدولي بأن تتعاون جنوب افريقيا تعاونا غير مشروط مع الأمين العام والأمم المتحدة في تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويجب أن تحذر حكومة جنوب افريقيا من اللجوء الى حيل أخرى برفض مواجهة التزامها الدولي والانهاء السلمي للاحتلال غير المشروع لناميبيا . ان الانتخابات الداخلية والممثلين الذين تسفر عنهم تلك الانتخابات لا يجب أن يستخدموا كعذر لجنوب افريقيا لتسليم السلطة الرسمية في ناميبيا ، بينما تحتفظ في الواقع بسيطرتها . ان جنوب افريقيا سوف تتحمل دائما المسؤولية الكاملة عن جميع التطورات في الاقليم حتى ينتهي احتلالها غير المشروع ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة . واذ لم تستجب جنوب افريقيا بصورة ايجابية الى المطالبة الدولية بتسوية يتم التفاوض عليها ، كما اقترحت الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن وقد أيد مجلس الأمن هذا الاقتراح بالقرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان مستقبل كل افريقيا الجنوبية سيتأثر بصورة خطيرة .

ويجب الاعتراف بان سياسات التحدى التي تتبعها جنوب افريقيا في الداخل والخارج تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ان التقارير عن البناء العسكري في ناميبيا تؤكد هذه الحقيقة تأكيدا تاما . كما ان استمرار عدم نجاح جنوب افريقيا في تغيير سياساتها في ناميبيا في الأسابيع القليلة القادمة أو على أية حال قبل نهاية هذا العام ، يجب أن ينتج عنه اتخاذ تدابير دولية فعالة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وان الحكومة النرويجية مستعدة لتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن في هذا الشأن .

وفي هذا الصدد ، هناك مجموعة من التدابير يجب أن تدرس فوراً دراسة جادة وينبغي ان تعد للتنفيذ العاجل . ان مثل هذه التدابير في رأى الوفد النرويجي تتضمن من بين ما تتضمنه مايلي : وقف أية استثمارات جديدة أو قروض مالية ؛ تنفيذ حظر النفط ؛ وقف التعاون النووى ؛ امتداد حظر الاسلحة القائم .

ان مثل هذه التدابير ينبغي ، علاوة على ذلك ، ان تقترن باجراءات من طرف واحد تتخذها الدول بهدف دعم سياسة فض الاشتباك مع جنوب افريقيا .

ان مثل هذه السياسة لفض الاشتباك الدولي ينبغي أن تنفذ بصورة منتظمة وتدرجية حتى تنهي جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا وتسمح باجراء انتخابات عادلة وحرّة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة .

ان سياسة فض الاشتباك يجب أن تتضمن تدابير ملموسة ومحددة ، ليس فحسب بالنسبة الى تورط جنوب افريقيا في ناميبيا ولكن أيضا بالنسبة الى سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . ان النظام الجديد المفروض على ناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، أيا كانت الوسائل المتبعة فيه ، يجب أن يواجه بنفس التدابير من قبل المجتمع الدولي شأنه في ذلك شأن جنوب افريقيا نفسها .

ان مثل هذه السياسة لفة الاشتباك ينبغي أن تصحب بجهود متضافرة على أسس دولية لمساعدة الدول الثالثة التي تتضرر بصورة خطيرة من الاجراءات المتبعة ضد جنوب افريقيا بسبب أعمالها في ناميبيا . ان وجود دول مستقرة سياسيا واقتصاديا على حدود جنوب افريقيا سوف يفرض على جنوب افريقيا ضغوطا لتبني السياسات المقبولة على الصعيد الدولي في الجنوب الافريقي بما في ذلك ناميبيا .

ان زيادة القمع الذي تمارسه جنوب افريقيا في ناميبيا يدعو الى تقديم مزيد من المساعدة الانسانية لهؤلاء الذين اضطروا الى مغادرة ناميبيا لمعارضتهم لوجود جنوب افريقيا . ونأرا لهذا الموقف فان حكومة النرويج قد خصصت ١٤ مليون دولار امريكي لتقديم العون الانساني لسوابو في عام ١٩٧٨ . ونحن على استعداد لزيادة أى دعم للعام المقبل .

ان النرويج قد زادت أيضا من دعمها لبرامج العون المختلفة لناميبيا من خلال هيئات الأمم المتحدة . ومؤخرا ، فان الحكومة قد قررت أن تخصص حوالي مليون دولار امريكي للبرنامج الوطني لناميبيا . واننا نشق بأن هذا البرنامج سوف يطبق ويحتل بالأولية وسوف يكون بمثابة خطوة لا بأس بها نحو تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

ان هذه مرحلة حرجة من تاريخ الجنوب الافريقي ، واننا نناشد حكومة جنوب افريقيا - مرة أخرى - بأن توافق دون أى شرط على التسوية المقبولة دوليا في ناميبيا والتي شروطها معقولة وواضحة لجميع الأطراف المعنية . ان المسؤولية الكلية عن احراز تقدم تقع على عاتق جنوب افريقيا . وأى محاولة لتحويل الانتباه عن هذا الأمر الذي لا نزاع فيه لا يمكن أن يقبله المجتمع الدولي .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الذي يرغب في القاء بيان باسم الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب مني أن أدلي بهذا البيان باسم خمسة وفود لكندا ، وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وبدلا من أن أعرض على الجمعية العامة كل ما حدث منذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الخاصة بمسألة ناميبيا في ابريل من نفس هذا العام ، فاني أود أن أتناول الموقف الحالي الذي هو موضوع المناقشة الآن .

ان حكومة جنوب افريقيا بالرغم من جهودنا ، فانها للأسف تجرى انتخابات من جانب واحد في ناميبيا ، وقد أوضحت حكوماتنا الخمس مواقفها . وفي بريتوريا ، قال وزراء الخارجية لدولنا انهم " لا يرون كيف يمكن أن نوفق هذه الانتخابات مع المقترحات التي قدموها والتي أكدها مجلس الأمن ، وان أى إجراء من طرف واحد من هذا النوع فيما يتعلق بعملية الانتخابات سوف يعتبر لاجيا " . ان هذا الموقف قد تأكد مرتين في مجلس الأمن الذي يتناول مسألة ناميبيا حتى الآن .

اننا نتمسك بالتزامنا بالانتخابات الحرة تحت رعاية الأمم المتحدة ، وان انتخابات كانون الأول / ديسمبر لا تتلاءم مطلقا مع مقاييسنا الأساسية . واننا نكرر مرة أخرى ان هذه الانتخابات لا يمكن أن تعتبر حرة أو عادلة . وليست لها علاقة بتقدم ناميبيا نحو الاستقلال المقبول على الصعيد الدولي . واننا لن نعترف اطلاقا بنتائج هذه الانتخابات التي ليست لها أى قيمة ونتائجها لا تتعلق مطلقا بالانتخابات التي تتم تحت اشراف الأمم المتحدة والتي طالبنا بها وطالبنا بأن تجرى وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن .

بعد اجتماعات بريتوريا فان الأمين العام قد طلب من حكومة جنوب افريقيا أن تستأنف المناقشات معه . وان هذه المناقشات جرت في سلسلة من الاجتماعات التي عقدت في نيويورك في نهاية شهر نوفمبر بين الأمين العام ووزير خارجية جنوب افريقيا ونائب الوزير ، وان تجربتنا توضح أن مثل هذه المفاوضات تعاني من صعوبات بالغة ، واننا نحبي الأمين العام على صبره وعلى دبلوماسيته وعلى حياده والذي أبدى التزاما كبيرا بالتسوية الدولية المقبولة في ناميبيا . انها من أعظم تقاليد المجتمع الدولي في الأمم المتحدة . ان الدول الخمس تؤكد على جهود الأمين العام .

ان أحد جوانب المناقشات بين ممثلي حكومة جنوب افريقيا والأمين العام هو أن جنوب

افريقيا كانت قد أكدت استعدادها للتعاون في تطبيق القرار ٤٣٥ والتزمت بما يلي :

" . . . أن تعقد مشاورات خلال شهر كانون الأول / ديسمبر مع الأطراف المعنية حول

مبادئ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن ترسل النتائج إلى الأمين العام " (S/12950.Para.8)

وان حكومات الدول الخمس تود أن تعلن أنها تتوقع أن النتائج التي سوف ترسلها جنوب

افريقيا في كانون الأول / ديسمبر سوف تكون قرار جنوب افريقيا النهائي فيما يخص استعدادها لتطبيق

القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان القرار لا بد أن يكون واضحا وإيجابيا ويؤكد انشاء فريق الأمم المتحدة الخاص بالمعاونة في فترة الانتقال في ناميبيا في أوائل ١٩٧٩ . واننا نرى أن المشاورات بين الأمين العام وحكومة جنوب افريقيا لا بد أن تستمر في خلال هذا الشهر . وان هدف هذه المشاورات هو التوصل الى حل للأمر المعلقة . واننا نطالب بالحاح بأن تنتهي هذه المشاورات في وقت سريع ونأمل في أن تسمح بتسوية التفاصيل المتبقية فيما يتعلق بالتطبيق العملي للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واننا نرى أيضا أن حكومة جنوب افريقيا قد أعلنت أنها سوف تحتفظ بسلطتها في ناميبيا حتى يتم تطبيق خطة الأمم المتحدة .

منذ أكثر من عشرين شهرا فاننا نشترك في مفاوضات مطولة ، ولكن حان الوقت الآن لاتخاذ قرار وازا أدارت جنوب افريقيا ظهرها لاستقلال مقبول دوليا في ناميبيا ، فان النتائج بشأن الجنوب الافريقي والمنطقة كلها سوف تكون وخيمة للغاية ، ومنذ عشرين شهرا ، حددنا طريق السلام لهذه المشكلة المزمنة وأي طريق آخر ليس في صالح شعب المنطقة . ان ذلك ليس في مصلحة شعب ناميبيا أو شعب جنوب افريقيا نفسها ، ولا يحقق الاستقلال لشعب ناميبيا ، وبدون استقلال معترف به دوليا فان ناميبيا لن تنجح أو تزدهر وسوف تجد جنوب افريقيا نفسها معزولة تماما .

ان الماضي في ناميبيا مظلم والأمل بالنسبة للمستقبل كبير ولكنه غير مؤكد . وسوف نظل ثابتين في جهودنا لمساعدة الشعب الناميبى من أجل مستقبل أفضل . اننا نلتزم باقتراحنا ونتعهد بالعمل على تنفيذه .

السيد حسين بن همام (اليمن الديمقراطية) : علينا الا ننسى ، وعلى وجه الخصوص في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها ناميبيا أنه منذ أكثر من ستين عاما والشعب الناميبى يعاني من الاضطهاد والقهر والاستغلال لنظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا . ومن السخرية ان يكون اقليم ناميبيا ، والذي كان يسمى فيما قبل افريقيا الجنوبية الغربية ، قد وضع بعد الحرب العالمية الاولى تحت انتداب جنوب افريقيا كأمانة حضارية مقدسة " Sacred trust of civilization " ان كلنا يعرف أن نظام الاقلية العنصرى هذا يشكل في حد ذاته وصمة عار في جبين الحضارة والانسانية وفي السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة ومنذ أن أصدرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين والمعقودة في عام ١٩٦٦ قرارها الذى أنهت بموجبه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا أكدت الجمعية العامة ومجلس الامن في قرارات عديدة حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في تقرير مصيره ، وحرية ، واستقلاله الوطني ، وشرعية كفاحه بكل الوسائل المتاحة له ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليمه ، وطالبت بانسحاب كل القوات المسلحة لجنوب افريقيا انسحابا كاملا كي يمكن القيام باجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها . ولكن فطرسة وتحدى الاقلية العنصرية البيضاء الحاكمة في جنوب افريقيا ضربت بكل مقررات الامم المتحدة عرض الحائط ، وأبست الا المضي قدما بمخططاتها الرامية الى ادامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا وموغلة في ممارسة جميع أعمال القمع ، والتعذيب والعنصرية ضد شعب ناميبيا .

وما كان لنظام (الفصل العنصرى) الأبارتايد أن يتحدى الامم المتحدة والمجتمع الدولى بأسره لولا المساندة والدعم المستمرين له من قبل دول فربية تعرفها جميعا ، ومن قبل النظامين العنصرين في سايبورى وتل أبيب . ولا فرو في ذلك ، فمصالح الانظمة العنصرية ومواقفها تتطابق مع مصالح الامبريالية والاستعمار الجديد واستغلالها الجشع لخيرات الشعوب وثرواتها . وما يدعو للسخرية أن هذه الدول الغربية تدعونا الآن ودائما للتحلي " بالصبر وحسن النية " في مواجهة هذا التحدى السافر لنظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ، وكأن معاناة الشعب الناميبى وصبره أكثر من ستين عاما ليس بكاف لاقتناع هذه الدول بأن الوقت قد حان ، الأمس قبل اليوم ، لاتخاذ اجراءات صارمة وفعالة لانها احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، واضطهاد وقهر شعبها المتطلع للحرية والاستقلال " الصبر وحسن النية " حتى يأكل الذئب الحمل . وبعد ذلك سيقولون " سبق السيف العزل " وما باليد حيلة .

الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وليس بمقدور شعب أن يحصل على حرته واستقلاله الحقيقيين بمجرد الاعتماد على الآخرين ، والشعب الناميبي يعنى ذلك تماما . فقد قاوم هذا الشعب الاحتلال وقدام ، وما زال يقدم ، التضحيات الجسيمة بقيادة مثليه الوحيدين والشرعيين : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) (SWAPO) لتحقيق حرته واستقلاله . وان اليمن الديمقراطية قد أيدت دائما وبفخر واعتزاز نضال الشعب الناميبي ولن تألو جهدا في تقديم المساعدات له حتي يتخلص من جلاديه العنصريين ومن الاستغلال الامبريالي له ولثروات بلاده . كما أن اليمن الديمقراطية تعرب عن تضامننا ووقوفنا مع دول المواجهة الافريقية والتي برفم سياسات التخويف ، والارهاب والاعتداءات المباشرة على أراضيها التي يقوم بها نظام بريتوريا لا تتوانى عن تقديم الدعم لحركات التحرر الوطني ، وتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، والامم المتحدة بهذا الشأن . والمجتمع الدولي يرقب ، وبمزيد من القلق ، الحشود العسكرية لنظام بريتوريا في شمال ناميبيا - مبيتا الاعتداءات على أراضي أنغولا مثلما فعل عشية استقلالها قبل ثلاث سنوات وهجومه على كاسنجيا في ايار/مايو ١٩٧١ واغتيال أكثر من ٧٠٠ لاجيء ناميبي . وعلى المجتمع الدولي والمنظمة الدولية ، وخاصة مجلس الامن ، أن يضع حدا لمثل هذه الاعمال الاجرامية وأن يتخذ اجراءات حازمة لمنع وقوعها . واذنا واصلت بعض الدول الغربية ووقوفها حجر عثرة في سبيل اتخاذ المنظمة الدولية اجراءات دولية فعالة لردع ومعاينة نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا فان الدول المحبة للسلام أن تتخذ الاجراءات الضرورية لاجتياز هذه العقبات .

ان الوضع في جنوب افريقيا يمثل تحديا صارخا لسلطة الامم المتحدة ، وخطرا على السلم والامن العالميين . وان اليمن الديمقراطية لا تعارض الحل السلمي لمسألة ناميبيا شريطة أن يكون حلا عادلا يقبله الممثلون الشرعيون والوحيدون للشعب الناميبي ، سوابو (SWAPO) . على أنه ليس لدينا أدنى شك في أن النظام العنصري في جنوب افريقيا وحلفاءه الغربيين سيواصلون مناوراتهم ومراوقاتهم لابقاء ناميبيا وشعبها تحت سيطرة نظام بريتوريا العنصري ونهبها للاحتكارات الغربية واستغلالها الجشع . فكما تحدثت جنوب افريقيا قرارات مجلس الامن رقم ٣٨٥ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٥ وغيرها من قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، فانها تتحدى اليوم قرار مجلس الامن الاخير رقم ٤٣٩ الذي اتخذته في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ والذي يدعو جنوب افريقيا الى الغاء الانتخابات المزيفة خاصة وان حلفاءها الغربيين قد أعطوها الضوء الأخضر لتحدي هذا القرار بامتناعهم عن

لذا ينبغي على المجتمع الدولي ، دون انتظار أو تقاعس ، ان يفوت الفرصة على نظام بريتوريا وحلفائه في محاولاتهم زرع نظام عميل لهم في ناميبيا ، ليس فقط بادانة ومعارضة ما يسمى " بالانتخابات الداخلية " غير الشرعية التي تجريها جنوب افريقيا حاليا في ناميبيا بل عن طريق تطبيق العقوبات على النظام العنصرى بما فيها تلك التي تندرج بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وعن طريق تقديم الدعم المادى والمعنوى للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية سوابو ولدول المواجهة حتى يتحقق الاستقلال الحقيقى لناميبيا .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : في اجتماع مجلس الأمن يوم ٢٩ من ايلول / سبتمبر الماضى الذى اعتمد فيه المجلس تقرير الامين العام حول مسألة ناميبيا ، فان سام نيجوما الرئيس الموقر لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا سوافو ، في تقييمه لاقتراح الدول الغربية الخمس واستجابة جنوب افريقيا لهذا الاقتراح ، قال :

" لكل الأهداف العملية ، فان الممارسة الدبلوماسية التي بدأت منذ ١٨ شهرا قد فشلت كما توقعنا .

" ان رفض نظام بريتوريا لتقرير الامين العام ، يعتبر ضربا بالحل السلمى تحت رعاية الامم المتحدة ، عرض الحائط ، لأن هذا النظام قد اختار تسوية داخلية طالما فكر فيها سوف تكون بمثابة اعلان للاستقلال من طرف واحد " . (S/PV.2087,p.61)

ومنذ ذلك الحين ، فان صحة هذا الاستنتاج الوجيه قد أثبتتها أحداث ناميبيا . ورغم قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) في ١٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٨ ، الذى طالب جنوب افريقيا بأن تلتسفي الانتخابات التي خططت لها في ناميبيا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، فان هذه الانتخابات تجرى الآن في ويندهوك تحت طلقات النيران في جنوب افريقيا . ان هذه ليست المرة الاولى التي تتحدى فيها جنوب افريقيا سلطات المنظمة الدولية . ان الاجراءات السابقة التي اتخذتها بريتوريا قد مهدت الطريق لانتخابات ويندهوك المعيبة . ومنذ عام ١٩٧٨ ، فان جنوب افريقيا قد عملت على ان تهيئ الهيكل الادارى لحكومة في ناميبيا ، وذلك لاستمرار قمعها العنصرى . وباقامة المستوطنات ، فان بريتوريا قد مهدت لاقامة البانتوستانات في ناميبيا ، بينما دعت في عام ١٩٧٥ الى ما يسمى بمؤتمر تورنهال الذى هياً السبيل لوضع الاطارات القانونية لاعلان الاستقلال من طرف

واحد . ويتعيين ما يسمى بالمدير العام في عام ١٩٧٧ ، واتخاذ الخطوات الاولى نحو تسجيل الناخبين ، فقد دخلت ناميبيا في مرحلة تسبق مباشرة الاعلان المخطط للاستقلال المشين ، اى ما يسمى بالتسوية الداخلية .

وبينما كانت جنوب افريقيا تقوم باعداد للتسوية الداخلية ، ان بها تبدأ في اجراء مفاوضات صورية مكشوفة مع شركائها الغربيين ، وذلك لتضليل الرأى العام العالمي والام المتحدة ، والفرقة في صفوف القوى التقدمية . حقا ان بريتوريا بهذه المناورات المزيفة كانت تهدف الى كسب الوقت وتهيئة الظروف حتى الخامس والعشرين من نيسان / ابريل ، وهو اليوم الذى سبق افتتاح الدورة التاسعة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا ، حيث أعلنت قبولها للاقتراح الغربي . ولقد تبين ذلك من خطاب ممثل جنوب افريقيا في اجتماع مجلس الأمن في ٢٧ تموز / يوليه . ان ذلك كان يعني : أولا ، ان كلا من القوة التشريعية والتنفيذية في ناميبيا ستبقى في يد المدير العام أثناء مرحلة انتقال السلطة . ثانيا ، ان قوات الشرطة لجنوب افريقيا ستعمل على الحفاظ على القانون والنظام . ثالثا ، ان الممثل الخاص للأمين العام يجب ان يحصل على موافقة مسبقة من المدير العام فيما يتعلق بجميع الأمور .

والجدير بالذكر ان جنوب افريقيا لم تذكر أى شيء عن انسحاب شامل ونهائي لقواتها من ناميبيا ، ولا عن تصفية مؤسساتها العسكرية هناك . اذن ، فقد قبلت جنوب افريقيا اقتراح الغرب بشروط تقتضي تبعية جهاز الامم المتحدة للإدارة المحلية في ناميبيا . ولم تذكر في شروط قبولها عبارة " منظمة سوابو " التي اعترفت بها الامم المتحدة كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا . وعند ما شددت حكومة المجر على تحفظاتها ازاء تحرك الغرب ، فقد كانت تلاحظ قصور اقتراح الدول الخمس ونقاط الضعف فيه وحرية الحركة لجنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، فقد أعربنا عن معارضتنا ، نظرا لأن منظمة سوابو كانت تحت ضغط مستمر فرضته عليها الأطراف الغربية أثناء المفاوضات . ان خصائص هذه المفاوضات وتورط الغرب ، قد وصفها رئيس سوابو السيد نوجوما بالعبارات الآتية :

" لقد فعلنا ذلك اقتناعا منا بأن الأطراف المتفاوضة والدول التي لها علاقات خاصة مع جنوب افريقيا ، هي التي تستطيع الضغط على جنوب افريقيا العنصرية لكي تتعاون مع

الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، ولكن سوابق هي التي تعرضت للضغط الكبير وللابتزاز وليست جنوب افريقيا العنصرية . ان هذا الاسلوب لم يكن بشعا وظالما فحسب ، بل لقد زود أيضا نظام بريتوريا بالتأييد والتشجيع لكي يواصل تحديده وتجاهله للامم المتحدة ، ويحرم شعب ناميبيا من تطلعاته السياسية ويقضي عليها * . (S/PV.2087,p.66)

وهنا فشلت الحملة الدبلوماسية الهادفة الى كسب موافقة جنوب افريقيا . لقد فشل الاجتماع الاجتماع الأخير لممثلي الدول الخمس في بريتوريا فشلا ذريعا مما اثبت عدم الجدوى في اقناع النظام العنصرى . وبسبب تحدى جنوب افريقيا وبعض شركائها ومناوراتهم الدبلوماسية ، فان مجلس الأمن غير قادر على أن يعمل بحزم في هذه المرحلة الحرجة . وقد يرجع البعض هذا الوضع الى نزاع حقيقي في المصالح بين بريتوريا وشركائها الضريبيين .

ان هذه المسألة هي مسألة اختلافات من حيث الجوهر . ان جوهر هذا العامل قد اوضحه زعيم عظيم آخر لافريقيا التقدمية ، هو السيد سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية والذي اكد على الامور التالية في خطاب القاہ في ماپوتو في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ حيث قال :
 " ان الامبريالية في الجنوب الافريقي ، تواجه من جديد معضلة ، فهناك تناقض بين تحالفاتها التكتيكية وهدفها الاستراتيجي في حماية وتعزيز هيمنتها السياسية والاقتصادية على البلدان الاخرى . لقد وقعت الامبريالية في تناقض عندما أيدت الاستعمار البرتغالي تأييدا فعليا في الميدانين الاقتصادي والعسكري ، بينما احتفظت في الوقت ذاته بموقف غامض دائما على الصعيد الدبلوماسي كي تتفادى انسحاقها مع الانهيار المحتم للاستعمار " (A/C.4/33/2.Annex P.1) .

واذا رجعنا بذاكرتنا الى الوراء ، أى لأكثر من ثلاثين عاما مضت على نقاش مسألة ناميبيا والذي أحرز منجزات مثل قرار الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ والذي أنهى وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، والرأى الاستشاري المعروض على محكمة العدل الدولية في ١٩٧١ بشأن وجود بريتوريا غير المشروع في ناميبيا والذي مع غيره من قرارات المنظمة العالمية قد أرسى قاعدة راسخة للعمل الدولي الواسع النطاق لمناهضة النظام العنصرى ، فانه لا يمكن أن يفيب عنا أن شركاء بريتوريا قد فشلوا في الماضي في ابراز أى نوع من الحماس فيما يتعلق بتطبيق هذه القرارات ، وفضلا عن ذلك فان تنفيذ القرارات العديدة قد أعبط بسبب استخدامهم لحق الفيتو ومعارضتهم لها .

فما هو تفسير نشاطهم الدبلوماسي الذى دام الآن لأكثر من عام ونصف ؟ . قد نعتبر ذلك بمثابة تغيير جوهرى في الافتراضات الفلسفية او في الرأى السياسي او في أية أسباب يجب البحث عنها في اى مكان آخر . وعلى اية حال ، فان نشأة موزامبيق وأنفولا التقدميتين وزيادة تصاعد تأثيرهما وانتصارات المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سواپو) والجهبة الوطنية في نضالهما من اجل تحرير ناميبيا وزيمبابوى ، كل هذه كان لها أثرها الحاسم في مناورات الدول الغربية . ففي الظروف السائدة الآن ، فان الازمة المتفاقمة في نظام المستوطنين في روديسيا واتساع عزلة بريتوريا وسياستها المفارقة للتاريخ لم تعد توفر ضمانة يمكن الاعتماد عليه لمصالح الدول

الفريية الراءة ، سواء السياسية او الاقتصادية في ذلك الجزء من العالم . فهناك اذن داع لايجاد طريقة جديدة بخية الدفاع عن مصالحها . وهذا هو التفسير لنشاطها الدبلوماسي في الأشهر الأخيرة .

ان ايجاد حل عادل لمسألة ناميبيا لا يمكن التفكير فيه الا على اساس الانسحاب الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال وقوات الشرطة لجنوب افريقيا وازالة النظام الاداري المفروض من قبل بريتوريا وكذلك انشاء حكومة تقودها سواهو وضمان سلامة اراضي ناميبيا ، وبعبارة اخرى حمائية سيادة ناميبيا على خليج والفيس . ان اى حل آخر سوف يخيب آمال شعب ناميبيا وسيحصل على استمرار احتلال جنوب افريقيا وتصعيد النزاع .

ان المطلوب الآن هو التطبيق الكامل لجميع العقوبات ضد بريتوريا وقطع جميع الاتصالات معها سواء كانت برية أو جوية أو بحرية . ان الاطار القانوني لمثل هذا العمل قد ورد في المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة . ان مثل هذا الاجراء الصارم من قبل الدول الاعضاء سوف يحظى بتأييد جميع شعوب العالم . وعندما تحدث ، في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للاحتفال بالسنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، فان ميشيل مانالي رئيس وزراء جاميكا قد قال مايلي :

" ان المطلوب الآن هو التزام الحكومات بأن تقوم بتعميق كاملة للمجتمع الدولي . وفي هذا المنعطف الحاسم فان العالم ليس مفتقرا الى الارادة الشعبية للعمـل" .

(A/33/PV.30,P.21) .

وانني أؤكد للجمعية ، ان احكومة المجر وشعبها سوف يعملان كل ما في وسعهم لضمان تطبيق العقوبات الواردة في المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة ، والتي سوف تطبق ضد النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، بأسرع وقت ممكن .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : منذ ستة اشهر ، وفي نفس هذه القاعة عقدت الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة ، واعتمدت برنامج عمل يتضمن المطالبة القوية بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال الوطني لشعب ناميبيا ، وبعبارة أخرى ، وقف الاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب افريقيا والانسحاب

الكامل وغير المشروط لجميع قوات الاحتلال والاعتراف بسلامة الاراضي والوحدة السياسية لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا ، والاعتراف بحق شعب ناميبيا في الكفاح بجميع السبل للتوصل الى الاستقلال ، واجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة .

ان الدورة الاستثنائية ، قد اكدت مرة اخرى على ان ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير لا يمكن ان تتم الا من خلال مشاركة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

وما أن نشرت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية التاسعة حتى قام المرتزقة التابعون لنظام الفصل العنصرى بعدوان ضد جمهورية انغولا الشعبية ، بدأ بقتل النساء والاطفال في كاسنجا . ان الرأى العام العالمي قد أدان بالاجماع هذه الاعمال البربرية ، ولكن رغبة العنصريين في القيام بأعمال عدوانية ، تمثل خطرا على العالم ، وليست لها حدود . لقد استخدموا الاراضي التي احتلوها دون سند قانوني في ناميبيا لتدعيم القوات العسكرية لجنوب افريقيا في شمال الهلاد . ان هذه القوات التي يدعمها حلف شمال الاطلسي تستعد للقيام بحملات عدوانية ضد انغولا . ان هذه الاعمال توضح مرة اخرى ان نظام الفصل العنصرى لا ينوى وقف سياسة العدوان والعنف .

وعلينا أن نتساءل ، ما الذى يسمح للنظام العنصرى لجنوب افريقيا ألا يأخذ في الاعتبار الرأى العام العالمي ، وأن يستمر في تجاهل قرارات الامم المتحدة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال قد اوضحها اولئك الذين شاركوا في المناقشة . وكما وردت اجابة عن هذا السؤال أيضا في قرارات اللجنة الرابعة بشأن الهند ٩٥ من جدول الاعمال المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . . " وكذلك فقد وردت الاجابة عن هذا السؤال في مجموعة الوثائق التي اصدرها مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وفي لجنة ال ٢٤ واللجنة الخاصة لمكافحة الفصل العنصرى التي اوضحت دون لعبس وأدانت العلاقات بين الامبرياليين وجنوب افريقيا .

ان نظام الفصل العنصرى الذى لا يزال موجودا بفضل الاحتلال غير الشرعى لناميبيا ، لم يدم الا بفضل المساعدة المستمرة والواسعة النطاق التى تمنعها له بعض دول حلف الاطلنطي والاحتكارات الامبريالية . وان وزراء خارجية دول عدم الانحياز قد أدانوا هذا التعاون الاقتصادى والمسكرى والنووى المستمر الذى تمنعه بعض الدول الغربية ودول اخرى تتآمر مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا . وجاء غمى اعلانهم :

"يركزون على ان المعونه التى تحظى بها جنوب افريقيا من الخارج تسمح لها بتدعيم قواتها العسكرية وجهاز القمع ، وان تعد خطا لتصنيع الاسلحة النووية".

(A/33/206,Para.91)

وتلك حقيقة لا يمكن ان يخفيها الشركاء الاساسيين وحلفاء هذا النظام ، رغم انهم تحسنت ضعف الراى العام العالمى الثائر يحاولون اخفاء هذا التعاون او ان ينكروه ، ونحن نتحدث هنا عن اوساط تابعة لحلف الاطلنطي تؤثر على مجلس الامن ذاته ، وتحاول ان تمنعه من اتخاذ اجراءات فعالة ضد جنوب افريقيا ، وفقا للباب السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ان اسباب هذا التعاون معروفة للغاية . ان المكاسب والمصالح الاستراتيجية لرأس المال الاحتكارى هي العناصر التى تحدد سياسة عدد من الحكومات . وفي الكلمة التى القاها بوتار رئيس وزراء نظام الفصل العنصرى فى ١٦ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، امام ممثلى خمسة دول اعضاء فى حلف الاطلنطي قدم تفسيراً محدداً بهذا الشأن . ان رأس المال الاحتكارى يشاطر هذا الراى الذى يقول بأن نظام بريتوريا كما قال عنه " يدافع عن المثل العليا للعالم الحر وغير الديمقراطية والديمقراطية " .

ان ممثل الهند فى مجلس الامن وصف بيان السيد بوتار بأنه " صحيح بصورة خارقة ، حتى بالنسبة لوخش سياسي من وحوش ما قبل التاريخ يدعى أنه متحضر " . (SPV/2095,Page 6) ان هذا البيان الذى أدلى به بوتار يذكرنا تماما بمرض مناعضة الشيوعية الذى اصاب هتلر ، واستخدمه عشية الحرب العالمية الثانية لكي يحظى بعملاء امبرياليين من الدول المعادية ويحظى منهم بسياسة للتهديفة . . ان نظام جنوب افريقيا يحاول جاهدا بلا شك ان يستمر فى الوجود كقلعة ضد حركات التحرر الوطنى والاجتماعى فى القارة الافريقية .

ومع ذلك ، فلقد تفهمنا تماما لعبتهم هذه . وفي وثيقة دول عدم الانحياز التي اشترت اليها
تقرأ :

"ويدين الوزير بشدة هذا التواطؤ مع نظام الفصل العنصرى الذى شجعه على تحدى
الرأى العام ، كما أنه أدى الى زيادة عناده وتعزيز ادعائه بأنه المدافع عن حضارة البيض
المسيحية الغربية فادعى بأنه شرطي لما يسمى العالم الحر في المنطقة وخوّل نفسه الحق
المزعوم في التدخل في شؤون سائر البلدان الافريقية " . (Ibid, Para.92)
في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) اعتمد مجلس الامن قرارا بشأن الاشراف على الانتخابات في
ناميبيا . واننا نشاطر الشكوك التي اعرب عنها بعض اعضاء مجلس الأمن بشأن فاعلية هذه الاجراءات.
ومن الصعب ان نتفهم ان يستخدم احتفاظ جنوب افريقيا بدارتها وقواتها المسلحة في ناميبيا لوضع
عقبة مصطنعة جديدة في طريق استقلال البلاد من ناحية ، ومن ناحية اخرى ان ترسل قوات كبيرة
تابعة للامم المتحدة وموظفين مدنيين لمجابهة مثل هذا الخطر . ومما لا شك فيه ان الانسحاب
الكامل وغير المشروط من ناميبيا لكل قوات الجيش والبوليس التابعة للجهاز الادارى العنصرى هو
افضل ضمان لتنظيم الانتخابات . ان هذا يتمشى ايضا مع مختلف القرارات التي اتخذتها الامم
المتحدة في هذا الصدد .

وكان اعضاء مجلس الامن على حق تماما عندما اعربوا عن تحفظاتهم . وقد أوضح هذا تطوور
الاحداث بعد ذلك . وتحت شعار حقن الدماء فان خمس دول من اعضاء حلف الاطلنطي ، وهم
في الوقت نفسه اعضاء في مجلس الامن قد قاموا بالعديد من التدابير الدبلوماسية ، في الوقت الذى
استمر فيه حكام جنوب افريقيا وعملاؤهم في وند هوك بالاحتفال بنظام الارهاب في ناميبيا واعدوا العدة
لتزييف الانتخابات واستبعادوا منها منازمة سوايو . ان هدف هذه الانتخابات المزعومة كما حدث في
روديسيا الجنوبية هو الحصول على ما نطلق عليه التسوية الداخلية ، انهم يرغبون في انشاء نظام
عميل مخلصا لبريتوريا ، وهكذا يصبح من الممكن الاستمرار في سياسة القمع والسلب . ولن يفترق
أحد ان الدبلوماسيين الغربيين لم يلاحظوا هذه اللعبة المزعومة التي تتم في الجنوب الافريقي .
واسمحوا لي أن اوجه انظاركم في هذا الصدد الى الاعمال التي قامت بها الدول الغربية
حتى تقوم بمنح معونة مالية لمسرحية الانتخابات هذه وكما يتضح هذا من صحافة وورلد لوثرن انيانس

(الحلف اللوثرى العالمي) ان بعض الاوساط اليمينية لدولة ناطقة بالالمانية ، وترتبط منذ امد بعيد بالنظم العنصرية التي تتحدث اللغة الالمانية في ناميبيا ، قد نظمت حملة لجمع التبرعات الطوعية لتدعيم الحملة الانتخابية الحالية . ان المصارف والاحتكارات في هذه الدول تنوى أن تدفع . . . ١١٥ دولا امريكي من اموالها الخاصة لهذا الغرض .
واسمحوا لي هنا ان اوضح بأن جنوب افريقيا بعد ان ضمت خليج والفس باي ، ترفب فسي
أن تضع العالم أمام الامر الواقع ، وان تعيق بهذا تنفيذ استقلال ناميبيا دون شروط وسلامة اراضيها .

ان مهزلة الانتخابات التي تجرى هذا الشهر ، وما يسمى بالتسوية الداخلية في ناميبيا ، هما موضع رفض تام من قبل الرأي العام العالمي . والواقع أن هذه الأحداث لا تمثل حلا للمشكلة ، ولكنها تسهم في زيادة الموقف سوءا في المنطقة . ان نتائج مفاوضات الدول الخمسة الأعضاء في حلف الأطلسي في بريتوريا لا يمكن أن تقيم بصورة تختلف عن الطريقة التي قيمها بها رئيس سوابو في برقيته الى الأمين العام بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر حيث قال :

" ان هذا البيان غير مقبول ، وترفضه الغالبية العظمى لشعب ناميبيا ، وهو مناورة

من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا للحفاظ على مصالحه الاستعمارية في ناميبيا . ولكي يفرض على شعب ناميبيا مؤامرتة الخبيثة التي تتطوى على انشاء مستوطنات وبانتوستانات عن طريق تسوية استعمارية جديدة تناهض الأماني السياسية الشعبية ومطالب شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني " (S/12913,P.2)

ويساند وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مطالب سوابو وهي :

" ان الأمم المتحدة لا يمكن أن تقبل أن يقوم نظام بريتوريا العنصري باستخدامها

لاضفاء طابع شرعي على نواياه الخبيثة وعلى أعماله غير المشروعة لفرض حل استعماري جديد يناهض مصالح شعب ناميبيا " . (المرجع السابق)

ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفعل كل ما من شأنه وقف المخططات الخبيثة

للعنصريين في جنوب افريقيا وصنائعهم الامبرياليين . وينص ميثاق الأمم المتحدة على تدابير خاصة في هذا الصدد .

وفي ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجه مجلس الأمن تحذيرا جديدا الى نظام جنوب افريقيا .

ان امتناع الدول الخمس الأعضاء في حلف الأطلسي عن التصويت ، أمر له دلالة في حد ذاته . ونحن لا يمكن أن نسمح بتأجيل اتخاذ تدابير حاسمة الى ما لا نهاية حيث أنه من الضروري أن نعارض القوة العنصرية المحتلة محارضة قوية . وهذا يعني ضرورة اتخاذ تدابير فعالة فورية وفقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة بحيث نمارس ضغطا دوليا فعالا على جنوب افريقيا ، كما يعني أيضا تدعيم سوابو ومنحها أكبر مساندة في كفاها .

ولمقد كامل فان مناقشة مسألة ناميبيا في الأمم المتحدة ، وهي مناقشة لم تسفر عن أى قرار ، تؤكد أن كل شيء مرتبط بتوازن القوى الدولي . واليوم فان هذا التوازن قد تغير بصورة جذرية وليس لصالح العنصريين وعملاتهم . ان القوى التي تعارض الاستعمار والفصل العنصرى والاستعمار الجديد وتدعو الى التحرر الوطني والاجتماعي ، قد أصبحت هي الأقوى ، وينطبق ذلك أيضا على الجنوب الافريقي . وانا كان قد حدث أى تحرك على الاطلاق بالنسبة الى هذه المسألة فان ذلك يرجع الى التغيير في ميزان القوى بفضل النضال المستمر لشعوب افريقيا في حركات التحرر الوطني ، وخاصة سوابو ، وان قبول ناميبيا مؤخرا في اليونسكو ليؤكد هذه النقطة .

وفي هذه المرحلة الجديدة من الجهود الرامية الى تحرير ناميبيا ، فاننا نطالب بأقصى درجة من اليقظة ، خاصة وان القوى المناهضة للامبريالية والعنصرية تتجمع في جبهة واحدة ولا تسمح لنفسها بأن تتخددع بما تفعله دول حلف الأطلسي في جنوب افريقيا ، وتساعد بصفة مستمرة في اعتماد كل ما يمكن أن تعتمدة الأمم المتحدة من تدابير ، وبهذا الشكل يمكن التوصل الى حل حقيقي وفوري لمشكلة ناميبيا .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تؤيد نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، وان افتتاح بعثة لسوابو في برلين عاصمة بلادى والاعتماد الرسمي لرئيس هذه البعثة قد أكد من جديد تضامننا . كذلك فان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي لألمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الألمانية اريك هونكر خلال اجتماع عقد مؤخرا بينه وبين رئيس سوابو سام نوجوما ، قد أعلن أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستواصل - كما فعلت في الماضي - دعمها وتضامنها مع النضال لتصفية جميع مظاهر الاستعمار ، وكذا جميع أشكال الاستعمار الجديد والعنصرية . وهذا يتماشى مع السياسة الثابتة للدول الأعضاء في حلف وارسو ، كما تأكد في اجتماعها في موسكو وفي الاعلان الذى اعتمده في هذا الاجتماع ، والذي يقول :

" ان الدول الاشتراكية تؤيد بقوة شعبي زمبابوى وناميبيا في نضالهما من أجل أن يحصلا سريعا على استقلالهما الوطني . وهي تعرب عن تعاطفها مع النضال العادل لشعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى وجميع أشكال التمييز العنصرى " . (A/33/392, Annex, P.10)

وفي الختام ، يود وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن يعرب عن ايمانه الراسخ بأن النضال البطولي لشعب ناميبيا بقيادة سوابو سوف يكلل بالنجاح ، وهو النجاح الذي سيفتح الطريق أمام بناء ناميبيا مستقلة ذات سيادة في ظل ظروف من السلم والتقدم .

السيد جاسم جمال (قطر) : ان النضال البطولي الشاق الذي تخوضه شعوب ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا ضد الاستعمار العنصرى المستمر من أجل التحرير الشامل والاستقلال الوطنى ليشكل علامة بارزة في تاريخ الشعوب المعاصر ، فمنذ عام ١٩٦٧ ، وشعب ناميبيا البطل ، يواجه وحشية المستعمرين العنصرين ولم يكن لديه خيار سوى مواصلة كفاحه المشروع وبكافة الطرق المتاحة له لتحقيق أمنيه المشروعة من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطنى . فلقد مضت أكثر من اثنتي عشرة سنة منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) الذى نص على انتهاء ولاية جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، وأخذت الأمم المتحدة على عاتقها تولى المسؤولية المباشرة لقيادة شعب هذا الاقليم نحو الاستقلال الحقيقى ، الا أن مسألة ناميبيا لا تزال دون حل ، بل تزايدت أبعادها الى حد يثير القلق ويهدد بالتالى السلم والأمن الدوليين ، ان القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال فترة تؤكد من جديد رفض المجتمع الدولى للاحتلال غير الشرعى لناميبيا وسياسة الفصل العنصرى التي لا تتفق وروح العصر التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية وتعتبر انتهاكا صارخا للحريات الأساسية وللمبادئ التي بنيت عليها هذه المنظمة الدولية .

لقد كان الهدف من انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة المكرسة لمسألة ناميبيا في نيسان / ابريل الماضي هو تحديد الاحوال التي ستضمن الاستقلال الحقيقي للشعب الناميبى وفقا لامانيه المشروعة في الحرية والعدالة وتقرير المصير والاستقلال الوطني ، الا أننا نجتمع هنا ثانية من أجل استعراض مسألة ناميبيا الملحة وايجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة الهامة . وذلك بسبب تعنت جنوب افريقيا وعدم انصياعها لمطالب الشعب الناميبى والمجتمع الدولي والاستجابة الى قرارات الامم المتحدة محاولة بطرقها المحمومة ابقاء سيطرتها على شعب ناميبيا ودعم سيطرتها على منطقة الجنوب الافريقي .

ان موقف دولة قطر من مسألة ناميبيا كان دائما واضحا وصريحا ، ولا يتطلب أى تبيان جديد ، فنحن ندين بشدة تلك السياسة التي تنطوى على الفصل العنصرى ونعتبرها جريمة ضد الانسانية ونؤيد كل التأييد كقاع شعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال الوطني ، ونعتبر ان منظمة " سوابو " هي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب وأنه لا يمكن ايجاد حل عادل ودائم لمسألة ناميبيا دون اشراك هذه المنظمة . لقد شهد العالم المحاولات اليايسة التي خطتها نظام بريتوريا لكي يقيم في ناميبيا نظام حكم على غرار الاوطان أو البانتوستانات ، مما يكون من السهل تمزيقه وتجزئته ، وأكبر دليل على ذلك هو اجتماع ما يسمى بالمؤتمر الدستوري في تبرنهال ومخططاته لضم خليج والفييس ، الذى هو جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، كما رفضت حكومة جنوب افريقيا العنصرية الانسحاب الفورى من ناميبيا متحدية بذلك فتاوى محكمة العدل الدولية والقرارات المتكرره التي اتخذتها الامم المتحدة منذ عام ١٩٦٦ ، وعمدت بدلا من ذلك الى تصعيد حملات الاغتيالات والسجن والتعذيب الجماعي دون تمييز ضد الابرياء من شعب ناميبيا الذى يقاوم بكل ما لديه ، وبالشرعية الدولية التي يمتلكها فسي وطنه ، قوى الاحتلال الاجنبي .

ولا بد لنا هنا من أن نسلط الضوء على المساعدات التي ما زالت تقدمها بعض الدول الغربية الى جنوب افريقيا ولاسيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية والامنية والتي بدورها أدت الى تعقيد الوضع في ناميبيا وازدياد المجابهة العنصرية في هذه المنطقة . اننا على يقين من أن هذا التعاون هو الذى مكن نظام بريتوريا من مواصلة وتشديد قبضته على خناق ناميبيا بالاضافة الى تهديد الدول الافريقية المجاورة والقيام بأعمال عدوانية وحشية وفادرة على السكان الآمنين العزل والتي كان آخرها

قصف قوات طيران نظام سالزبوري المتمرد الراضي الآهله بالسكان في موزامبيق وزامبيا مما أدى الى مقتل آلاف الابرياء وما لم تتخذ الامم المتحدة التدابير الجريئة والحاسمة ، فلا محالة من أن تستمر هذه الهجمات البربرية . ان بعض الدول الغربية هي المسؤولة الى حد بعيد عن تعنت النظام العنصرى الابيض في جنوب افريقيا ورفضه التسليم بقرارات الامم المتحدة بشأن وضع حد لسيطرته على ناميبيا لما لها من مصالح احتكارية ، وهذا بدوره جعلها تسعى الى التدخل لايجاد حل لمسألة ناميبيا بالشكل الذى يضمن استمرار دوراتها داخل ذلك النفوذ الاستعمارى ولضمان استمرار سيطرة شركاتها على جزء كبير من النشاط الاقتصادى في ناميبيا ونهب ثرواته .

اننا في الوقت الذى نحيا فيه كفاح هذه الشعوب نهيب بكافة الدول أن تواصل مساندتها وتقديم كل ما يمكن من معونة لهذه الشعوب من أجل تحقيق أهدافها النهائية الا وهو الاستقلال والحرية .

ان بلادى كما أكدت ذلك مرارا وتكرارا تدين بشدة سياسة الفصل العنصرى والانتهاكات المختلفة لحقوق الانسان وتستنكر سياسة البانتوستانات التى جاء بها نظام بريتوريا الى ناميبيا لادامة استغلاله وتحكمه في شعب الاقليم وموارده الطبيعية لصالح الاقلية العنصرية البيضاء . ان هذا النهب والاستغلال الاستعمارى للثروات الطبيعية لشعب ناميبيا لا يزال مستمرا رغم كل القرارات الصادرة عن الامم المتحدة وهيئاتها وعلى وجه الخصوص قرارات مجلس الامم المتحدة لناميبيا المتعلق بحماية الموارد الطبيعية للبلدان لتكون بعيدة عن نهب الشركات الاحتكارية وسلطات جنوب افريقيا . اضافة لذلك لا زال الاحتلال غير الشرعى يتبع سياسة القمع الوحشى للشعب الناميبى ويقوم باثارة الفتنة بين الناميبين طبقا لمبدأ فرق تسد ليضمن استمرار تحكمه العنصرى والاستعمارى في الاقليم . وما تنظمه الجيوش القبليّة وترقية عملائه عن طريق المجلس التشريعى القبلي الا مثالا ن سافران للمناورات العنصرية والاستعمارية ضد المصالح الوطنية للشعب الناميبى ، وتعد لمبادئ الامم المتحدة ومقاصدها ، كما وان استمرار جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا احتلالا غير شرعى يمثل عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبى ، وكذلك ضد الامم المتحدة باعتبارها السلطة التشريعية لادارة اقليم ناميبيا حتى نيل الاستقلال . لذا فيجب على هذه المنظمة الدولية اتخاذ الاجراءات الفعالة والصارمة من أجل وضع حد لهذه المأساة الانسانية .

ان استقلال ناميبيا لا يمكن ان يتحقق الا اذا اعترفت حكومة جنوب افريقيا العنصرية بحقوق تقرير مصير الشعب الناميبى ووحدة وسلامة اراضيه وفقا للشروط التي وافقت عليها الامم المتحدة في قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) والذي ينص على وجوب سحب جنوب افريقيا لجميع قواتها العسكرية من ناميبيا وازالة القواعد العسكرية من الاقليم وكذلك احترام سلامته الاقليمية بما في ذلك خليج والفيس الذى يشكل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا . بالاضافة الى ذلك فيجب على النظام العنصرى في جنوب افريقيا الغاء جميع تشريعاته العنصرية في ناميبيا سواء كان ذلك اقامة البانتوستانات والافراج الفورى وبدون اية شروط عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين والسماح للمنفين بالعودة الى ديارهم . ان حكومة بلادى تعتبر هذه الشروط هي الحد الادنى لاية تسوية سلمية يمكن تحقيقها في ناميبيا .

وختاماً أود أن أؤكد للمجتمع الدولي تأييد بلادى الراسخ لشعب ناميبيا ونضاله بقيادة حركة تحريره الوحيدة والشرعية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا المتحدة . فلا يمكن تفتير حتمية التاريخ ، فما من شك في أن نظم حكم الاقليات العنصرية وغير الشرعية ستنتهار لتفسح الطريق أمام جميع الشعوب الافريقية والشعوب الاخرى التي لاتزال ترزح تحت نير السيطرة الاجنبية العنصرية لتحقيق حريتها وتقرير مصيرها على اراضيها .

واننا لنأمل أن تركز الأمم المتحدة المزيد من جهودها لتصفية الاستعمار والعنصرية—
تصفية تامة في القارة الافريقية احقا للحق وحقنا للدما وتجنبا لويلات العذاب والدمار .

السيد روينسون (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : اتخذت الجمعية العامة فسي

تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ القرار التاريخي الخاص بانها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .
وفي نفس الوقت لقد اضطلعت بالمسؤولية المباشرة عن الاقليم . وفي آيار / مايو ١٩٦٧ ، وأثناء
انعقاد دورة استثنائية ، وافقت الجمعية على وسائل القيام بهذه المسؤوليات وللمساعدة شعب ناميبيا
على نيل استقلاله حوالي عام ١٩٦٨ .

واليوم ، وقد انقضت أكثر من عشر سنوات بعد اتخاذ هذه القرارات الهامة وان نحن نجتمع
هنا اليوم لكي ندرس الطرق والوسائل التي يمكن بموجبها أن تسرع المنظمة في تنفيذ ما نسميه
بمسؤولياتنا ازاء ناميبيا ، فان النظام العنصري في بريتوريا قد شرع في خطة تبدو كاثبات صاخ
وواضح على احتقاره الدائم لقرارات الأمم المتحدة . وأشير الى الانتخابات المزيفة التي نظمها بوثا
وزمرته والتي أبهر الشعب الناميبي على الاشتراك فيها عن طريق أعمال الارهاب والتخويف والتهديدات
بفقدان الحمل والمعاشات والعلاج الطبي .

ان مسألة ناميبيا قد شكلت منذ ١٩٦٧ وحتى الآن أحد بنود جدول أعمال الجمعية العامة .
ومنذ ذلك الحين دعت الجمعية العامة على الدوام جنوب افريقيا الى الانسحاب من اقليم ناميبيا .
وقد أدانت الجمعية العامة تدعيم الفصل العنصري في ناميبيا ، وتكثيف العنف والاعتقالات الجماعية ،
وأعمال الضرب والقمع الوحشي التي تحدث في هذا الاقليم . وفي نفس الوقت فان الناميبيين ،
تحت قيادة حزب المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا "سوابو" ، قد تحدوا مدافع القوات الفاشية
والشرطة وضحوا بحياتهم من أجل حرية بلادهم . ولكن عندما نحاول اعتماد قرارات تؤكد على
عدالة الكفاح المسلح الذي يشنه الوطنيون الناميبيون ، تحت قيادة السوابو ، فان هناك تحفظات
يدلي بها في هذا الصدد ، وان استخدام جنوب افريقيا للقوة السافرة من أجل استمرار احتلالها
غير الشرعي لناميبيا مستمر .

ان حقيقة مناقشتنا للوضع في ناميبيا يثير قلقا خطيرا ويعتبر ، في الواقع ، فرصة لا عطاء صورة عن الحد الذي ذهبت اليه بعض الدول في نبذها لمبادئ ميثاقنا وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، أو عن قدرات بعض الدول التي تبتهج بمحانة وتضحيات الناميبيين ؛ أو عن الأزمة الاخلاقية التي تمر بها منظماتنا الآن بالنسبة لهذه المسألة . ويجب علينا أن نعترف اننا نقف وجها لوجه امام نقطة الضعف الأساسية لمنظماتنا . الا أن منظماتنا لا يمكن أن تكون أكثر قوة مما تسمح به عضويتها . واذا ما اختارت بعض الدول ، وأقصد تلك الدول التي في مقدورها أن تحرك جنوب افريقيا لكي تبدأ الالتزام بقراراتنا ، ان تتخلى عن مبادئ وأغراض الميثاق من أجل تحقيق منفعة في المدى القصير فهل لنا أن نعجب أن نكون في هذا الموقف الآن بالنسبة لناميبيا ؟

ان سجلات هذه المنظمة تتضمن العديد من القرارات التي تقدم العلاج والاطار اللازم لانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ومن أجل تحقيق استقلال الاقليم . ان القرار ٣٠٥ (١٩٧٦) قد اعتمده مجلس الأمن بالاجماع ، وفي الآونة الأخيرة فان اعلان موبوتو وبرنامج العمل اللذين اكتملا بالقرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية هذا العام حول ناميبيا نصا بشكل واضح لا يحتمل اللبس على التدابير الحاسمة التي يحتاج الأمر الى اعتمادها من أجل احباط خطة بريتوريا العقيمة التي تهدف الى انشاء نظام عميل في ناميبيا . والآن وبعد عشرين شهرا من النشاط الدبلوماسي من جانب الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا فان جنوب افريقيا ما تزال تسير في غيرها .

ان وفد بلادي في بيانه أمام هذه الجمعية حول الوضع في ناميبيا في العام الماضي قد حرص على ألا يصدر حكما حول المبادرة المتخذة من جانب الدول الغربية الخمس . وفي ذلك الوقت فقد اعترفنا بأن المفاوضات كانت تتقدم ، وقد اعترفنا بأن هذه الدول الخمس كان لديها ، بشكل فردي أو جماعي ، وسائل مناسبة ، يمكن أن تؤدي على الأقل بالعنصريين في بريتوريا الى التحقق من أنهم لن يستطيعوا البقاء في ناميبيا وقتا طويلا اذا ما قامت هذه الدول بالعمل على اتخاذ قرار بأن اللعبة قد انتهت وقتها* .

* تولى السيد فال (السنغال) الرئاسة .

الا أن علينا أن نعترف بأن نظام بريتوريا ، في أي وقت من الأوقات ، لم يرجع عن مسلكه الذي اغتاره ولم يقدم أية تنازلات . ان نظام بريتوريا لم يعط في أي وقت اية اشارة ، ولو ضئيلة ، الى أن هناك نية لديه للانصياع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تهدف الى حصول ناميبيا على استقلال حقيقي .

وفي العام الماضي فان وزير خارجية بلادي في حديثه أمام الجمعية العامة قال :

" ومن ناحية أخرى اذا لم تسفر هذه المبادرات عن شيء ، ونحن لا نأمل في ذلك ،

فانه يكون على هذه الدول الغربية الخمس التزام واضح ، وهو التزام لا يمكن الرجوع فيسه لتقديم تأييدها الايجابي للأجهزة الملائمة وللأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفعالة التي ترمي الى تحقيق الأهداف التي سمت تلك الدول الى تحقيقها عن طريق جهودها الخاصة المشتركة . ولا يمكن في هذا المجال أن يكون هناك عزوف عن فرض العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق " . (A/32/PV.36;P.18)

في هذا الاطار من التعذرت الصاخ من جهة ومن عدم الالتزام المحسوب من جهة أخرى ، علينا أن ننظر في الاجراءات الحاسمة التي ينبغي أن تفرضها الجمعية العامة في هذه الساعة المتأخرة . ويبدو لوفدي أن المسؤولية الاولى للجمعية العامة في هذا الصدد ، يجب أن تتسم بضمان الا يتم تحطيم سلطة الامم المتحدة على اقليم ناميبيا . لقد اتاحت الفرصة لوفدي للمشاركة في النقاش الذي دار حول ناميبيا في مجلس الامن . وفي ذلك الوقت تحدثنا باستفاضة عن الاجراءات التي اعتبرنا انها اكثر ملاءمة من أجل أن نفرض على جنوب افريقيا تغيير موقفها وأن يلتزم هذا النظام بقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا . وهذا في الجمعية العامة يود وفدي ببساطة أن يؤكد موقفه ، وهو أنه يجب على الجمعية العامة أن تدعو مجلس الامن بالحاح الى فرض عقوبات الزامية وشاملة ضد نظام جنوب افريقيا . ان وفدي مقتنع بأن جنوب افريقيا سوف تتحمل مسؤوليتها فقط عندما يرى هذا النظام أن تأييده يتلاشى في الغرب . وهناك مجالات أخرى يمكن أن نكمل فيها عزل نظام بريتوريا العنصرى .

ان موافقة مجلس الامن على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد أشارت الى نقطة أساسية . لقد وافقنا على أن الوقت قد مضى بالنسبة الى جنوب افريقيا ، الا ان نظام بريتوريا قد استطاع ، بتعذرت ، أن يهيئ للانتخابات المزيفة والمعيبة وأن يواصل القاء القبض والاعتقالات وارتكاب الجرائم في ناميبيا . وانا كان مجلس الامن قد قصر في واجبه ، فان مسؤولية ذلك يجب ألا تقع على عاتق الجمعية العامة وهي الجهاز الرئيسي لهذه المنظمة . انه يجب أن نكثف تأييدنا لسوابو ، وهي الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ، وبصفة خاصة في الوقت الراهن ، عندما تبذل جهود جادة للتشهير بها . ويجب علينا أن نواكب بلافة الادانات بالالتزام بالمشاركة في جميع التدابير العملية التي تهدف الى التخلص من احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وان نساعد الاقليم في الحصول على استقلاله . ويجب علينا أن نزيد مساعدتنا لتلك البلدان : أنغولا ، وبوتسوانا ، وزامبيا ، التي قد مت أكبر التضحيات تضامنا منها مع اخوتها في ناميبيا . لقد وضع شعب ناميبيا ثقته في منظمتمنا وفي قدرتها على أن تخوف من آلامه ، وسوف يحكم التاريخ عما اذا كانت توقعاته حقيقية .

السيد باليتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : هذه هي المرة الثانية التي تبحث

فيها الجمعية العامة هذا العام مشكلة ناميبيا . وفي أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة قد أبدى

كثير من ممثلي الدول المحبة للسلام والتقدم توضيحات تشير الى خطورة الموقف الذى يسود في ناميبيا بسبب السيطرة الاستعمارية وسياسة التفرقة العنصرية والفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا . وقد نددت بهذه السياسة الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في هذه المنظمة وفي الوثائق التي تبنتها .

لقد مضت بضعة أشهر منذ انتهاء الدورة الاستثنائية التاسعة ، ولكننا لم نعمل أى شيء في طريق حل مشكلة ناميبيا . بل على العكس ، فان الموقف في هذه البلاد يزداد خطورة ، وتتزايد جرائم العصابة الفاشستية العنصرية في بريتوريا . ان هذه الزمرة العنصرية قد كشفت اجراءات القمع والمناورات الموجهة ضد شعب ناميبيا .

وتؤكد الاحداث في الا شهر الاخيرة أن الزمرة العنصرية في جنوب افريقيا لا تنوى اطلاقاً أن تتخلى بارادتها عن السيطرة الاستعمارية وعن سياسة الفصل العنصرى في ناميبيا ، أو أن تأخذ في الاعتبار حقوق شعب ناميبيا ورفبة شعوب العالم أو قرارات الامم المتحدة ، بل على العكس ، فانها تستمر ، كما فعلت دأماً ، في أن تصم آذانها عن الاستياء والغضب اللذين يبديهما العالم بأكمله ضد ها .

ولا شك أن العنصريين في جنوب افريقيا كانوا سيلاقون هزيمة منكرة ان لم يكونوا قد حظوا بالمساندة المستمرة والمتعددة الاشكال من الامبريالية وقوى الرجعية الدولية . ان نظام بريتوريا لم يكن يجرؤ على التشدد في ممارسته لسياسة التفرقة العنصرية والفصل العنصرى اذا لم يكن يستفيد من مواقف الاضطرابات والتوتر والصراع التي تشيها الدول الامبريالية الكبرى في جنوب افريقيا وفي القارة الافريقية كلها ، وذلك حتى تقسم الشعوب الافريقية وتضعف كفاحها ضد الاستعمار والا ستعمار الجديد في افريقيا .

ان شعوب ناميبيا وزيمبابوى وآزانيا ، في كفاحها ضد القمع والتفرقة العنصرية ، تواجهه أعداء متوحشين مثل العصابات العنصرية في بريتوريا وسالزبورى، ولكن عليها أيضا أن تواجهه الاستعمار والا ستعمار الجديد والامبريالية التي تحاول أن تغير من عجلة التاريخ في افريقيا وأن توقف العملية التي تؤدي الى التحولات الضخمة في هذه القارة .

ان اعداء الشعوب الافريقية هؤلاء ، رغم هزائمهم ، لا يتخلون عن اهدافهم العنصرية

في افريقيا . ان الدول الكبرى ، وبصفة خاصة الامبريالية ، تظهر بصورة صريحة أطماعها وأهدافها في التغلغل سياسيا واقتصاديا وعسكريا في القارة الافريقية لكي تخلق وتوسع مناطق نفوذها ولكي تقيم سيطرتها على افريقيا . وفي اطار تنافسها وأنشطتها المعادية لجميع الشعوب الافريقية ، فانها تلعب لعبة خطيرة ومليئة بالنتائج الوخيمة على حساب شعوب ناميبيا وزيمبابوى وآزانيا . ان الامبرياليين الامريكيين وبعض القوى الامبريالية الاخرى تساند بكل الصور ، وتشجع العصابات العنصرية في بريتوريا وسالزبورى على قمع واستغلال هذه الشعوب وانكار حقها في الحياة الحرة المستقلة . ومن المعروف تماما أن القوى الاستعمارية السابقة قد ساندت دائما النظم العنصرية في جنوب افريقيا بهدف الحفاظ على آخرواعد الاستعمار التقليدى . ومن المعروف جيدا أيضا أنه منذ سنوات عديدة أصبح الامريكيون الامبرياليون هم أهم مؤيدى النظم العنصرية في بريتوريا وروديسيا الجنوبية ، وقد منحوها باستمرار معونة اقتصادية وسياسية وعسكرية وديبلوماسية .

ان الامبرياليين السوفيات والامبرياليين الاخرين الذين يتنافسون من أجل أن يقولوا انهم يدافعون عن حقوق شعوب آزانيا وزيمبابوى وناميبيا ، لا يبحثون - في حقيقة الامر - الا عن استخلاص المزايا من كفاح هذه الشعوب لكي يزيدها من معدلات توسعهم في افريقيا . ومنذ فترة قريبة ، فان النظام العنصرى في بريتوريا - شأنه شأن القوى الاستعمارية - قد أدرك تماما أنه لا يمكن أن يحتفظ بسيطرته في ناميبيا من خلال العنف فقط . ولهذا فقد أجبر على أن يستخدم الارهاب وقوات القمع والقيام بتكتيكات ومناورات ومؤامرات للقضاء على كفاح شعب ناميبيا والحد من رغبته في الكفاح ، وبنفس هذا التخطيط ، يحاول خداع الرأى العام العالمى . ولهذا السبب فان العنصريين في جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة القوى الامبريالية ، قد دعوا الى حملة من أجل ايجاد حل لمشكلة ناميبيا بالطرق السلمية من خلال ما يسمى بالمفاوضات وما يسمى بالانتخابات الحرة التي تجرى تحت رعاية العنصريين في جنوب افريقيا وحمايتهم ، وتحت رقابة دولية .

ان الولايات المتحدة الامريكية وبعض القوى الامبريالية الاخرى قد أعلنت باستمرار أنها قد أعدت ما يطلق عليه بالآراء البناءة لحل مشكلة ناميبيا سلميا من خلال حل وسط يستخلص للتوصل الى تسوية بين شعب ناميبيا وجلاديه في جنوب افريقيا ، وهذا في نظرهم هو الاسلوب الوحيد للتوصل الى حل لهذه المشكلة . ان الامبرياليين قد اوضحوا ان الخطة التي اعدتها الدول الخمس هي افضل سبيل للتوصل الى حل لمشكلة ناميبيا يقبله المجتمع الدولي .

وخلال الدورة التاسعة الاستثنائية للامم المتحدة فان القوى الاستعمارية قد قامت بدعاية كبيرة لهذه الخطة ، وقدمت الكثير من الوعود لكي تشير الى ان حل مشكلة ناميبيا ليس الا مسألة تتعلق بالوقت ، وان كل شيء على وشك الانتهاء على افضل صورة في ناميبيا . ولكن الاحداث التي وقعت منذ تلك الفترة قد اوضحت تحذيرات اصدقاء شعب ناميبيا الذين نددوا بهذه الخطة ووصفوها بأنها مناورة قام بها الامبرياليون بهدف بث اللبس ومنع توسيع نطاق الكفاح المسلح لشعب ناميبيا .

وعلى ضوء الاحداث الاخيرة ، وخاصة الانتخابات المزعومة التي دبرها العنصريون في ناميبيا فقد اصبح من الواضح ان هذه الخطة ليست الا مناورة لكسب الوقت والسماح لنظام بريتوريا بأن يتقدم في اطار خططه الموجهة ضد شعب ناميبيا . ومع ذلك فان القوى الغربية تركز على الفكرة التي تقول ان خطتها هي افضل طريقة للتوصل الى حل لمشكلة ناميبيا ، وهي تحاول بثتي السبل التأكيد على انها ستؤدي الى نتائج وان الصعوبات التي ظهرت حتى الآن انما هي صعوبات مؤقتة من قبل نظام بريتوريا ولا علاقة لها بهذه الخطة . ان كل ما يدور في حقيقة الامر ، ليس حدثا ، وانما يتعلق بتنفيذ المناورات والمؤامرات التي تحاك ضد شعب ناميبيا . ان حالة ناميبيا ، ومسرحية التسوية الداخلية في روديسيا الجنوبية ، والخطط المتآمرة التي تعد من اجل ايجاد حل في الشرق الاوسط ، كلها ذات طبيعة واحدة ، وتعد من ممارسات القوى الاستعمارية بحجة تسوية هذه المشاكل ، وتحاول أن تخرب كفاح الشعوب التي تكافح من اجل حريتها واستقلالها ونيل حقوقها الوطنية . ان القوى الاستعمارية تحاول ان تبرر ذلك ، وهي تعلن أنها لن تعترف بنتائج الانتخابات التي نظمها العنصريون في جنوب افريقيا . ولكن شعب ناميبيا لا يحتاج الى مثل هذا الكرم ، وانه من خلال كفاحه ، سوف يسقط تلك الانتخابات التي اعدتها العنصريون .

ان شعب ناميبيا قد استخلص تاريخه من تجربته وتجارب الشعوب الافريقية ، ويستطيع ان يواجه الموقف الصعب ، ولن يقع في فخ العنصريين في جنوب افريقيا أو الامبرياليين ، كما أنه لن يسمح أبدا بأن يضحى بحقوقه للامبرياليين الاشتراكيين والامريكيين للاستمرار في ممارسة النظام العنصرى في بريتوريا وتحويل ناميبيا الى مستعمرة تحت سيطرة القوى الاستعمارية في افريقيا .

ان المرء ليمكنه أن يكشف بوضوح خطط أولئك الذين يتآمرون ضد هذا الشعب ويقيمون علاقات وثيقة مع نظام بريتوريا . ان التجربة قد أوضحت لهذا الشعب انه من الضرورى ان يكون المرء حذرا من الصداقة التي يقدمها السوفيات الامبرياليون الذين يريدون أن يستفيدوا من الموقف في الجنوب الافريقي ، وألا يقبل النصائح التي يقدمها له مناصرو نظرية العوالم الثلاثة التي ستقده عن الكفاح ضد النظم الافريقية الامبريالية والرجعية ، ولا يمكن ان يقتنع بأن هذا سوف يخفي التنافس الذى تخوضه هذه القوى من أجل تقسيم مناطق النفوذ .

ان ألبانيا وحكومتها تدينان تماما سياسة الاستعمار والفصل العنصرى الذى تمارسه التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا وناميبيا . وهما يساندان كفاح شعب ناميبيا العادل ، وعلى يقين من أن هذا الشعب عن طريق مواصلة نضاله المسلح سوف يتمكن في النهاية من تحقيق تطلعاته وآماله الوطنية .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣